المكتسبات القبلية

يستند الطالب في دراسة قانون الاستثمار إلى مجموعة من المعارف القانونية التي اكتسبها في المقاييس السابقة، ولا سيما القانون المدني، والقانون التجاري، والقانون الدولي الخاص، والنظرية العامة للالتزام والعقد، ومبادئ القانون الإداري، ومصادر القاعدة القانونية.

ويحتاج الطالب، قبل دراسة قانون الاستثمار، إلى الإلمام بالمبادئ العامة التي تمكنه من فهم المركز القانوني للمستثمر، وطبيعة العلاقة التي تربطه بالدولة والإدارة، والآثار القانونية المترتبة على ممارسة النشاط الاستثماري.

وتتمثل أهم المكاسب القبلية في معرفة مصادر القاعدة القانونية، والتمييز بين الدستور والقانون والنصوص التنظيمية، وفهم مبدأ تدرج القواعد القانونية، كما يحتاج الطالب إلى استيعاب مفهوم الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، لأن المستثمر قد يكون شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، وطنيا أو أجنبيا، مقيما أو غير مقيم، بحسب الحالات التي يشملها القانون.

ويفترض كذلك أن يكون الطالب متمكنا من المبادئ الأساسية للقانون المدني، وبخاصة مفهوم الالتزام، والعقد، والمسؤولية، والحقوق الشخصية والعينية، وتطبيق القاعدة القانونية من حيث الزمان والمكان. وتساعد هذه المعارف على فهم الآثار القانونية للاستثمار والعلاقة بين القواعد العامة والقواعد الخاصة التي ينظمها قانون الاستثمار.

كما يحتاج الطالب إلى مكتسبات في القانون التجاري، ولا سيما ما يتعلق بالشركات التجارية، والنشاط التجاري، والسجل التجاري، وممارسة الأعمال التجارية، لأن جزءا مهما من الاستثمارات يتم من خلال مؤسسات وشركات تمارس نشاطا اقتصاديا منظما.

وتكتسي مبادئ القانون الدولي الخاص أهمية إضافية عند دراسة الاستثمار الأجنبي، بالنظر إلى ما قد يثيره من مسائل تتعلق بعنصر الجنسية، والإقامة، ومصدر الاستثمار، وتنازع القوانين، والاختصاص القضائي، والعلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي.

كما ينبغي أن يكون الطالب قادرا على قراءة النص القانوني قراءة دقيقة، واستخلاص القاعدة القانونية من المادة، والتمييز بين الحكم القانوني والتفسير الفقهي، وربط النص التشريعي بالنصوص التنظيمية المكملة له.